مراسلة للسيدات والسادة رؤساء اللجان الجامعية للآداب والأخلاقيات الجامعية

بتاريخ 04 جولية 2022

الزميلات، الزملاء، رؤساء اللجان، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تعلمون جيدا أن حرص الوصاية على ترسيخ ثقافة الآداب والاخلاقيات الجامعية لدى أفراد الأسرة الجامعية، شجع المجلس على أن لا يدخر أي جهد منذ تنصيبه في أكتوبر 2019، لتوفير المواد والنصوص الضرورية للأسرة الجامعية (الميثاق، أعمال لجان الخبراء في الندوات الجهوية الجامعية الثلاث، تنظيم لقاءات جهوية، الرد باستمرار على المراسلات والانشغالات حول الموضوع ...)، وتوضيح كيفية معالجة الشكاوى المطروحة، أولا على مستوى المؤسسة، إن لم تنل رضى الاطراف المعنية أو لم يتم طرحها، يمكن طرح المشكل في المنصة الرقمية في صفحة المجلس ببوابة الوزارة في شفافية تامة.

ولمتابعة ما قمنا به من نشاطات وما اتفقنا عليه في ملتقى 04 ديسمبر 2021 ببسكرة،

1- تم تنظيم عدة لقاءات عن طريق الوصاية مع وسائل الاعلام للتعريف بالمجلس ونشر ثقافة الآداب والأخلاقيات الجامعية،

2- تم الاتفاق مع الوصاية على إحياء فكرة تنظيم الملتقى الدولي الذي كان مقررا في أفريل 2020 وأجل بسبب الجائحة،

3- كما تم إرسال مذكرة تتعلق بالوقاية من ظاهرة الغش في الامتحانات ومحاربتها (مرفقا نسخة منها).

4- إرسال مراسلتين للوصاية :

الأولى تتعلق بمعرفة نشاطات اللجان المحلية بعد تنصيبها في مارس 2021، لقد ثمنت الوصاية المبادرة وراسلت المؤسسات الجامعية مرتين، كنا نأمل أن يرد الجميع لننظم لقاءات جهوية تحت إشراف المجلس وبدعم من الندوات الجهوية الجامعية، لحد اليوم تم الرد من قبل 80 مؤسسة فقط، يستحسن أن لايكون اللقاء إلا بعد رد الجميع، فبعد التشاور مع السيد الامين العام للوزارة، ونظرا لكثرة الانشغالات في الفترة المتبقية، يستحسن تأجيل اللقاءات الجهوية إلى ما بعد العطلة، مع إعطاء فرصة للسيدات والسادة رؤساء اللجان الجامعية حصر لاانشغالات وتقديم الاقتراحات وخاصة في محاربة ظاهرة الغش ومتابعة إنجاز النظام الداخلي للمؤسة وفق النموذج الذي اقترحه المجلس، آملين تقليص تكرار نفس التساؤلات والعراقيل التي صادفتهم في نشر ثقافة الآداب والأخلاقيات الجامعية، وأثر ذلك على السلوكات في الوسط الجامعي.

الثانية تتعلق بالتذكير لتمكين الطلبة الجدد من الاطلاع على ما أنجزه المجلس ولمعرفة حقوقهم وواجباتهم قبل الالتحاق بمقاعد الدراسة.

إن نشر وترسيخ ثقافة الآداب والأخلاقيات الجامعية لا يتم إلا بالعمل المستمر وعن طريق اللجان الجامعية للآداب والأخلاقيات، لذا أهمية كبيرة ملقاة على عاتقكم، وتستحقون كل الدعم لأداء المهام الموكولة إليكم.

في انتظار تفاعلكم وأمل اللقاء بكم، تقبلو مني أسمى عبارات التقدير والاحترام.

عبد الحفيظ مقران، رئيس المجلس.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
رئيس مجلس
آداب و أخلاقيات
المهنة الجامعية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المجلس الوطني للآداب والأخلاقيات الجامعية

مشروع مذكرة

تتعلق بالإجراءات الوقائية و العقابية المتعلقة بالغش أو النقل في الامتحانات والمسابقات بمؤسسات التعليم العالي

مقدمة

يبادر المجلس الوطني للآداب والأخلاقيات الجامعية وبالتشاور مع الوصاية، بفتح نقاش وتفكير جماعي حول القضية الشائكة، بل آفة الغش، أو النقل في الامتحانات والمسابقات داخل المؤسسات الجامعية.

وتحقيقا لهذه الغاية، تم إعداد مشروع مذكرة أولية، والتي سيكون من الحكمة توزيعها على جميع أعضاء اللجان المحلية للمؤسسات الجامعية من أجل جمع أكبر عدد ممكن من المساهمات، كما يستحسن إشراك رؤساء المجالس التأديبية في النقاش.

ومن الأفضل، بمجرد إثراء هذه المذكرة، يجب أن تفسح المجال لمنشور وزاري أو حتى قرار وزاري مشابه لذلك المكرس للمسألة الشائكة : السرقات العلمية.

بموجب ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية المعمول به منذ عام 2021 "يمتنع الطالب ذاتيا من اللجوء إلى الغش والسرقة العلمية. وفي حالة ما اقترف هذا الفعل فإنه يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في اللوائح المعمول بها والنظام الداخلي للمؤسسة، والتي تبقى من صلاحيات المجلس التأديبي ويمكن أن تصل إلى حد الفصل النهائي من المؤسسة".

إذا كانت السرقة العلمية، بشكل خاص، قد لفتت انتباه قطاع التعليم العالي الذي أصدر القرار الوزاري رقم 933 بتاريخ 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، وهو القرار الذي تم إلغاؤه واستبداله بالقرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ 27 ديسمبر 2020، فإن الغش أو النقل لم يخصص له إجراء مماثل.

وإلى يومنا هذا، فإن الغش لا يضبط إلّا من خلال بعض الأحكام الواردة في النصوص المتعلقة بالمجالس التأديبية: القرار الوزاري رقم 96 بتاريخ 28 جوان 1989 الذي تم إلغاؤه واستبداله بالقرار الوزاري رقم 371 بتاريخ 11 جوان 2014.

إنّ الدراسة المتأنية لهذا النص الأخير تمكّن من الاستنتاج بأن هذا الإجراء غير كافٍ.

أيضا القانون رقم 20-06 المؤرخ في 28 أفريل 2020 المعدل والمتمم لقانون العقوبات استحدث فصل بعنوان المساس بنزاهة الامتحانات والمسابقات، يتألف من المواد 253 مكرر 6 إلى 253 مكرر 12 المذكورة في ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية الصادر في مارس 2021.

واليوم، وتبعا للتطور الهائل للقطاع الجامعي الذي يتكون من 111 مؤسسة تستقبل ما يقارب مليون وسبعمئة ألف(1700000) طالب. وبعد تكريس ما يسمى بنظام التعليم المختلط الذي يستدعي استخداما حادا لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، فإنّ إشكالية الغش أو النقل في الجامعة ينبغي أن تطرح بآليات جديدة جدّ مركّبة.

وعليه، أفليس من الضروري تزويد القطاع بإجراء مستوحى من ذاك الذي تم سنه بخصوص السرقة العلمية ومستوحى أيضا من أفضل الممارسات العالمية، وهو إجراء يمكّن من:

1-**التعرف** على الغش أو النقل من خلال إجراء مراجعة شاملة قدر الإمكان لجميع الحالات والمواقف والأمثلة التي يواجهها الأساتذة وتمّ توثيقها من قبل المجالس التأديبية.

2- التفكير في أساليب الوقاية من الغش بجميع أشكاله، ولا سيما من خلال اللجوء إلى الوسائل الحديثة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وفي هذا الإطار، سيتم بالضرورة إيلاء عناية خاصة للشروط الملموسة لتنظيم الامتحانات والمسابقات، لذا يجب على الجامعة الجزائرية أن تعتمد ميثاقًا للامتحانات والمسابقات، على غرار العديد من الجامعات المرموقة في العالم التي اعتمدت ميثاقًا للامتحانات والمسابقات.

3-تصميم إجراءات عقابية مفيدة وفعالة وصارمة و رادعة.

بالإضافة إلى العقوبات التقليدية التي توصف بأنها تأديبية والتي من الواضح أنها ستستفيد من إعادة النظر، **فقد حان الوقت للتساؤل عن فرصة تصور عقوبات جنائية لبعض الحالات الخطيرة بشكل خاص.**

الجزائر، 30 مارس 2022

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
رئيس مجلس
أداب و أخلاقيات
المهنة الجامعية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
رئيس مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية

République algérienne démocratique et populaire
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique
Conseil National de Déontologie et d'Ethique Universitaires

Note
relative au dispositif de prévention et de répression de la fraude aux examens et concours dans les établissements de l'enseignement supérieur

Avant-propos

Le Conseil National de Déontologie et d'Ethique Universitaires, en concertation avec la tutelle, initie une réflexion collective et un débat autour de la délicate question, voire du fléau, de la fraude ou copiage aux examens et concours au sein des établissements universitaires.

A cet effet, une note préliminaire a été élaborée, qu'il serait judicieux de diffuser à tous les membres des comités d'établissements afin de recueillir le plus grand nombre de contributions.
De même qu'il serait souhaitable d'associer au débat, les conseils de discipline.

In fine, une fois enrichie, cette note devrait céder la place à une circulaire ministérielle voire à un arrêté ministériel analogue à celui consacré à l'épineuse question du plagiat.

Aux termes de la charte de déontologie et d'éthique universitaires en vigueur depuis 2021, « l'étudiant s'interdit de recourir à la fraude et au plagiat. Les sanctions qu'il encourt, prévues par la réglementation en vigueur et le règlement intérieur de l'établissement, sont du ressort du conseil de discipline et peuvent aller jusqu'à l'exclusion définitive de l'établissement ».

Si le **plagiat** a particulièrement retenu l'attention du secteur de l'enseignement supérieur qui a édicté l'arrêté ministériel n°933 du 28 juillet 2016 fixant les règles relatives à la prévention et à la lutte contre le plagiat, arrêté abrogé et remplacé par l'arrêté ministériel n°1082 du 27 décembre 2020, la fraude, copiage ou autre tricherie aux examens et concours n'a pas fait l'objet d'un dispositif similaire.

A ce jour, la fraude ne fut saisie d'abord qu'au moyen de quelques dispositions contenues dans les textes afférents aux conseils de discipline : l'arrêté ministériel n°96 du 28 juin 1989 abrogé et remplacé par l'arrêté ministériel n°371 du 11 juin 2014.

L'étude attentive de ce dernier texte autorise à conclure que ce dispositif est nettement insuffisant.

Aussi la loi n°20-06 du 28 avril 2020 modifiant et complétant le code pénal a introduit un nouveau chapitre intitulé « de l'atteinte à l'intégrité des examens et concours », composé des articles 253 bis 6 à 253 bis 12 rappelés dans la charte de déontologie et l'éthique universitaire de mars 2021.

Aujourd'hui, consécutivement au développement prodigieux du secteur universitaire qui comporte désormais 111 établissements accueillant 1.700 000 étudiants et suite à la consécration du système dit hybride de l'enseignement faisant un usage accru des technologies de l'information et de la communication, la problématique de la fraude aux examens et concours à l'université devrait se poser en des termes nouveaux doublés de complexité.

Aussi est-il impérieux de doter notre secteur d'un dispositif qui, s'inspirant à la fois de celui édicté pour le plagiat et des meilleures pratiques universelles, devrait :

1- Définir et recenser les cas, situations et exemples de fraudes aux examens et concours rencontrés par les enseignants et documentés par les conseils de discipline.

2-**Prévenir** les actes et faits de fraude aux examens et concours dans toutes ses formes, notamment par le recours aux moyens modernes des technologies de l'information et de la communication.

Dans ce cadre, un soin particulier sera nécessairement accordé aux conditions concrètes d'organisation des examens et concours ; à ce titre, l'université algérienne devrait se doter d'une charte des examens et concours, à l'instar de nombreuses universités prestigieuses dans le Monde.

3-**Concevoir** des mesures de répression pertinentes, efficientes et rigoureuses qui devraient être dissuasives.

Outre les sanctions traditionnelles qualifiées de **disciplinaires** qui gagneraient bien évidemment à être réévaluées, il est temps de s'interroger sur l'opportunité de prévoir, pour certaines situations de gravité particulière, des sanctions **pénales**.

Alger, le 30 mars 2022

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
رئيس مجلس اداب و أخلاقيات المهنة الجامعية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المجلس الوطني للآداب والأخلاقيات الجامعية الجزائر في 27 جوان 2022
رئيس المجلس

إلى المحترم، السيد الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الموضوع : تمكين الطلبة الجدد، بكالوريا 2022 من توقيع التعهد على ميثاق المجلس والاطلاع على وثائقه

السيد الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الأستاذ حكيم بن تليس، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
يطيب لي أن أتوجه إليكم بهذه المراسلة، راجيا أن تجد الصدى المرجو لديكم كما عهدناكم.

بناء على حرص السيد معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي على ضرورة تظافر جميع الجهود وتوفير الوسائل اللازمة للجان المحلية لتأدية دورها ونشر ثقافة الآداب والأخلاقيات الجامعية.

وتبعا لما أنجزه ووفره المجلس للأسرة الجامعية من ميثاق وقرارات تمكن كل أعضاء الأسرة الجامعية من معرفة حقوقها وواجباتها وكذلك توفير الوثائق التي تعمق المعرفة بثقافة الآداب والأخلاقيات الجامعية.

فإننا نهيب بكم مراسلة السادة رؤساء الندوات الجهوية الجامعية **للحرص على توفير الشروط لتمكين الطلبة الجدد الحاصلين على بكالوريا 2022 من التوقيع على التعهد على ميثاق المجلس والاطلاع على الوثائق التي تمكنه من معرفة حقوقه وواجباته وذلك عند إستيفاء إجراءات التسجيل.**

في انتظار موافقتكم، تقبلوا مني السيد الأمين العام للوزارة فائق التقدير والاحترام.

الأستاذ عبد الحفيظ مقران، رئيس المجلس

رئيس مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية

إمضاء : مقران عبد الحفيظ

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
رئيس مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية